

استغلال مقومات الموارد الحيوانية لحفز النمو الاقتصادي المستدام وتحسين الأمن التغذوي

المقدمة:

من منظور اقتصادي شامل، يسهم الإنتاج الحيواني بنحو 23% من الدخل الزراعي في دول أفريقيا الواقعة تحت خط الصحراء الكبرى (ويمكن أن تزيد هذه النسبة إذا أخذ في الاعتبار المنتجات الحيوانية غير الغذائية والخدمات ذات الصلة). يساهم الإنتاج الحيواني بصورة كبيرة في زيادة عرض الغذاء والأمن التغذوي ويعد مصدراً هاماً للدخل، ووسيلة لتكوين الثروة، ويولد فرص عمل وعناصر الإنتاج والخدمات للإنتاج الزراعي. وتعد الثروة الحيوانية مصدراً هاماً للعديد من المواد الخام لقطاع الصناعات الزراعية. إضافة إلى التبادلات غير السوقية للحيوانات تعد أحد العوامل الهامة المؤثرة في التكامل الاجتماعي، ويمثل التعدد المفرط في الأنواع الحيوانية المنتشرة في القارة مصدراً هاماً للتنوع الوراثي و عاملاً هاماً للحفاظ على التنوع البيئي.

من خلال زيادة الإنتاج الحيواني والاستهلاك من البروتين الحيواني، فإن العديد من صغار المربين يتمكنوا من الحصول بصورة مباشرة على المنتجات الحيوانية والتي تعد المصادر الأساسية للعديد من المعادن المفيدة والفيتامينات والتي هي على قدر عالٍ من الأهمية لنمو الأطفال وإدراكهم التطوري، وعلى ذلك فإن الإنتاج الحيواني يعد منفذاً هاماً، ووسيلة فاعلة للخروج من دوامات الفقر المدقع من خلال توليد دخول، وفرص عمل، وأمن تغذوي.

من خلال منظور اجتماعي-ثقافي، فإنه يصعب تصور وجود عائلات صغيرة فقيرة في الريف دون حيازة بعض الحيوانات في دول أفريقيا الواقعة تحت حزام الصحراء الكبرى. كما تدلل العديد من الدراسات التي أجريت في العديد من دول القارة أن قدرة صغار الملاك على الابتكار وتقبل المخاطرة ترتبط بقنانية الإنتاج الحيواني، وعلى أن الإنتاج الحيواني هو أفضل سبل استغلال أراضي أفريقيا. تمثل الثروة الحيوانية للغالبية العظمى من صغار حائزي الحيوانات المصدر الوحيد الذي يمكن تحويله إلى نقد - وهو أحد المصادر الضرورية للفرص الاقتصادية. إضافة، فإن تحت الظروف البيئية القاحلة والتي لا يجدي معها سوى تربية الحيوانات تعد الثروة الحيوانية مصدراً للحياة. وفي الدول النامية وحيث يتم استثمار أكثر من 50% من إجمالي رؤوس الأموال في الزراعة، فإن الثروة الحيوانية تعد مصدراً هاماً للنمو الاقتصادي والاستثمارات.

الطلب على المنتجات الحيوانية

شهدت الفترة السابقة طفرة هائلة في الطلب على المنتجات الحيوانية كنتيجة للتأثير المجتمعي لكل من الزيادة السكانية والنمو الحضري والتغيرات الطارئة على أنماط الحياة والزيادة في مستوى دخل الأفراد. تشير التوقعات إلى حدوث زيادة مستدامة في مستوى استهلاك الأفراد في أفريقيا من اللحوم على مدار الثلاثين عاماً القادمين. بل إن معدل نمو استهلاك الفرد من المنتجات الحيوانية عادة ما يفوق مثيله من أنواع الغذاء الأخرى وتوفر تلك فرص رائعة لتحسين مستوى الدخل والمعيشة للفقراء الذين يعتمدون على الإنتاج الحيواني. ويمكن أن يشجع هذا النمو المطرد في الطلب على المنتجات الحيوانية من خلال الإنتاج المحلي أو القاري وتعد تلك إحدى الفرص القليلة لتحسين مستوى المعيشة بين الفقراء والذين هم في الأغلب من مربي الإنتاج الحيواني (نحو 350 مليون في أفريقيا)، لذا فإن تنامي الطلب على المنتجات الحيوانية يمكن أن يفيد كلاً من المستهلكين والمجتمعات التي تعتمد على الإنتاج الحيواني كوسيلة للحياة. و دون جدال فإن تحسين مستوى المعيشة لنحو 350 مليون شخص يساهم ولا شك في تحقيق أولى أهداف الألفية التنموية.

يمثل الاتجاه المطرد في الطلب على المنتجات الحيوانية ليس فقط فرص حقيقية لمربي الإنتاج الحيواني الفقراء وإنما تحديات قاسية أيضاً. تثار في هذا السياق العديد من الأسئلة والتي تتعلق بإمكانية استفادة مربي الإنتاج الحيواني الفقراء من فرص إشباع الطلب المتنامي على المنتجات الحيوانية الآمنة: هل سوف يؤثر انخفاض تدخل الدولة في توفير الخدمات الحيوانية الصحية على صغار المنتجين والذين يصعب عليهم بالضرورة الانصياع لمواصفات الأمان الصارمة الدولية والخاصة والتي يتزايد طلبها يوم بعد يوم من قبل الصناعات الزراعية الكبرى ومحلات التجزئة الكبرى؛ وهل تصبح صعوبة الحصول على وسائل التقنية المرتفعة والخدمات الأخرى، إضافة إلى صعوبة الحصول على الأراضي والمياه والنفوذ إلى سلاسل التسويق ذات القيمة المرتفعة عائقاً نحو تطوير وتحسين الإنتاج الحيواني على مستوى صغار المنتجين.

تحديات وفرص

إلى جانب تأثيرات معونات التصدير وممارسات الأفراق – والتي تأثر بها قطاع الإنتاج الحيواني في القارة في العقود السابقة- غير أنه من المتوقع أن ينتهيا في السنوات القادمة – فإن المنتجين الأفارقة سوف يتأثرون سلباً بممارسات قاندي المنتجات الحيوانية في العالم مثل البرازيل في مجال إنتاج الدواجن، أقطار أمريكا الجنوبية للأبقار واستراليا ونيوزيلاند للخراف. إذ تستطيع تلك الدول تسويق منتجاتها بأسعار نقل بنحو 25 – 40% من الأسعار الأفريقية. أما إتفاقية الشراكة الاقتصادية والتي سوف تسهل دخول الصادرات والمنتجات الأوروبية إلى أفريقيا فإنها قد تثبط الإنتاج الحيواني.

تركز حالياً مواصفات الصحة والسلامة الدولية و التي تنظم التجارة العالمية للمنتجات الحيوانية على الموقع الجغرافي لمنشأ المنتج وعلى موقف المرض في هذه الدولة. و من هنا فإن هذه المواصفات تنحيز للدول المتقدمة والتي نجحت في القضاء على عدد كبير من الأمراض، والمحافظة على توفير خدمات بيطرية فعالة، إضافة إلى مواصلة دعم قطاع الإنتاج الحيواني من خلال ضخ الاستثمارات وتوفير البحث الموجه والمعونات المالية. و على النقيض فإن الدول أو المناطق التي تنتشر بها أمراض الحيوانات المنقلة والتي لديها فرص ضئيلة للقضاء التام على هذه الأمراض في المستقبل القريب (خاصة باعتبار دور الحيوانات البرية في إحداث ونشر الأمراض) فإن هذه الدول لديها اختبارات محدودة لاقتحام الأسواق الدولية ذات المستويات السعرية المرتفعة. و على مستوى أفريقيا، فإن القدرة على استغلال الفرص التسويقية ضعيفة وتتميز بالعشوائية والتخبط. وبصورة عامة فإن أغلب الدول الأفريقية تعتمد على تصدير السلع الحيوانية ذات القيمة المضافة المنخفضة. ويعزى ذلك إلى انعدام الاستثمار في التنسيق خاصة على المستوى الإقليمي وإلى ضعف القدرة على التحصل على المعلومات التسويقية. و ما زالت أفريقيا تعتمد على شبكة التجارة القديمة والتقليدية دون محاولة اكتشاف أسواق حديثة والاستثمار في تعزيز إنتاج وتصدير السلع الحيوانية وتمييزها. ويلاحظ هنا أن الدول الأفريقية دائماً ما تنافس كما وليس في التجويد والنوعية، ومن ثم فإن الدول الأفريقية تخسر في مقابل المنافسين الأكبر- تحديداً من أمريكا الجنوبية. يتطلب تصحيح هذا الأمر إتباع منطقي وإدماجياً بربط الدعم الحكومي والإقليمي بمبادرات القطاع الخاص. وأخيراً فإن أفريقيا كانت وما زالت ضعيفة في إدارة المفاوضات المتعلقة بالمواصفات القياسية مع المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة الحيوانية العالمية (OIE) ولجنة كوداكس (CAC) والكيانات الاقتصادية الكبيرة، تحديداً المجموعة الأوروبية.

في ظل أعوام من الإهمال والاستثمار المنخفض، تدهورت بصورة حادة قدرة أفريقيا على توفير خدمات قطاع الإنتاج والبحوث والتسويق، و الخدمات البيطرية. وبالرغم من ذلك فإن النمو المتوقع في الطلب على المنتجات الحيوانية يقدم فرصة متميزة للغاية تتمثل في الزيادة المتنامية للأسواق الجاذبة التي يمكن لفقراء مربي الإنتاج الحيواني من اقتحامها بقدر قليل من الموارد الاستثمارية. في الواقع لا يوفر الإنتاج الحيواني حل سحري للقضاء على الفقر، ولكن يمثل –

للعديدين – وسيلة ممكنة لبناء أصول و ثروات وأمن غذائي ومالي. غير أن ذلك الافتراض يقتضي الارتكاز على قواعد ثلاث:

- التجارة (النفوذ إلى الأسواق الجاذبة)
- إصلاح سياسي
- البحوث وتمييز المنتجات والتطوير

تعد القواعد الثلاث هذه ركيزة أساسية نحو تحسين تنافسية قطاع الإنتاج الحيواني في أفريقيا والتي بدورها تستطيع بكفاءة أن تعزز مستويات المعيشة وبخاصة لتلك المجتمعات التي تعتمد على الإنتاج الحيواني بصورة أساسية في تأمين أساسيات حياتها وبقائها. ويستتبع هذا الإجراء إجراء تحليل متكامل لسلسلة إمداد الإنتاج الحيواني. و تمكن نتائج هذه الدراسة من تطوير إصلاحات سياسية فاعلة تحدد نقاط الضعف وتعالجها. كما ينبغي وأن يصاحب ذلك تدعيم وتوجيه البحوث العملية لتعزيز تنوع السلع الحيوانية وتمييزها فذلك على قدر عال من الأهمية نحو تطوير قطاع الإنتاج الحيواني في القارة.

تسعى هذه الورقة إلى إعادة وضع قطاع الإنتاج الحيواني في موضعه المستحق في ضوء مقوماته وإمكاناته كمولد رئيسي للنمو الاقتصادي في أفريقيا وذلك من خلال تحسين تنافسية القطاع.

إعادة النظر في تنمية الثروة الحيوانية لبلاد ما تحت الصحراء الكبرى في أفريقيا، تدخلات مقترحة

اختيار السياسة – الاستثمار لتحسين مساهمة الثروة الحيوانية في الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المستدامة

يبنينا التاريخ الزراعي أن تنمية قطاع الإنتاج الحيواني في أوروبا وأمريكا الشمالية لم تكن محددة بقيود تكنولوجية في البداية ولكن كان المنتجون يتجهون نحو تطبيق وسائل التقنية المتوافرة فقط بوجود بيئة مؤسسية وسياسات ملائمة موضع التنفيذ. ساعدت تلك البيئة المنتجون على الحصول على وتطبيق وسائل التقنية المستجدة وبالتالي الاستفادة من عوائد تبني وتطبيق تلك التقنيات. تتأثر البيئة المؤسسية بالعديد من العوامل الاقتصادية والمؤسسية والتي هي خارج سيطرة المنتجون. ومن ثم فإن إذا ما أريد تصحيح لاتجاهات المعاكسة لتطوير الإنتاج الحيواني في دول أفريقيا تحت حزام الصحراء الكبرى فإنه ينبغي استحداث إصلاحات رئيسية في مجال السياسات والمؤسسات وذلك على المستوى الوطني والإقليمي والقاري.

ينبغي أن تركز استراتيجيات التغلب على تحديات معدل نمو 4.2% السنوي السائد في قطاع الإنتاج الحيواني على المناطق ذات الممكنات الأعلى في أفريقيا والتي تشمل المناطق شبه الجافة وتحت الرطوبة ومناطق الأراضي المرتفعة وذلك من خلال تطوير دور الإنتاج الحيواني في عملية التنويع الزراعي، وتعزيز تطوير الإنتاج الحيواني القائم على التوجه السوقي. ويعد الاستثمار (الخاص والعام) في أنشطة القيمة المضافة مثل التصنيع والتميز للسلع الحيوانية على قدر مساو من الأهمية نحو دفع النمو في القطاع الحيواني، وخلق فرص عمل واستغلال أفضل للمنتجات الحيوانية الأساسية والثانوية.

وسوى يتطلب تطوير تلك الاستراتيجيات تحليل للسياسات مدعم وإمكانات تنفيذية وتخطيطية على المستويين الوطني والإقليمي وذلك لضمان تنفيذ كفاء للبرامج المحددة، الأمر و الذي يتطلب زيادة المخصصات لقطاع الإنتاج الحيواني من الميزانية العامة وذلك لتصبح 3% على الأقل، كما تم التوصية بذلك في إعلان سرت عام 2006.

فشلت السياسات المطبقة في العديد من البلدان الأفريقية في تقدير دور الإنتاج الحيواني في خفض الفقر وبصورة أكثر تحديداً فإن كل من موضوعي الإنتاج الحيواني وخفض الفقر كانا يعاملان بصورة غير متصلة (بل أن كثيراً ما أختلط الأمر على بعض واضعي السياسات في وضع أهداف عامة لقطاع الإنتاج الحيواني تتمثل في زيادة إنتاج القطاع من إنتاج اللحوم والألبان وليس خفض الفقر من خلال الإنتاج الحيواني). يلاحظ هنا أنه ليس بالضرورة أن السياسات

الرامية إلى زيادة الإنتاج تفيد مربى الإنتاج الحيواني الفقراء- والذين يختلفون في ظروفهم وصفاتهم تماماً- والذين يسعون- نظراً لفرهم المدقع- بالدرجة الأولى إلى تعظيم الاستمرارية والبقاء وليس الإنتاج.

ويمكن لفقراء منتجي الثروة الحيوانية الاستفادة من الطلب المتزايد المتوقع على المنتجات الحيوانية إذا ما تم تطوير سياسات إنتاج حيواني فاعلة تستهدف ما يلي:

- (1) تأسيس أساسيات الإنتاج الحيواني
- (2) زيادة الإنتاج والإنتاجية والقيمة المضافة والتميز
- (3) تحسين تنافسية قطاع الإنتاج الحيواني

(1) تأسيس الأساسيات للإنتاج الحيواني

أ. هناك العديد من القيود التنموية والتي تواجه فقراء منتجي الثروة الحيوانية والتي تعوق دون زيادة إنتاجهم. تشمل تلك القيود افتقاد منفذ أمن وكاف إلى الأراضي، والمياه وأراضي المرعي للحيوانات، منفذ غير كاف للأراضي وعدم وجود علف كاف بشتى أنواعه، إضافة إلى نمو التنافس الدائم بين البدو والمزارعين. يمكن معالجة عدم الكفاذ الكاف إلى هذه الموارد من خلال إطار سياسي للبدو الرحل المرابين للإنتاج الحيواني، إضافة إلى تعميم نموذج للعلاقة بين الإنتاج الحيواني والزراعي قابل للتطبيق.

ب. التغيير المناخي واختيارات التأقلم:

* بإدراك الآثار فصيرة وطويلة الأجل للتنوع والتغير المناخي على الإنتاج الحيواني، ينبغي لتخطيط الأقالمة أن يأخذ في الحسبان كلا من الحاجة إلى زيادة القدرة الحالية للمجتمعات البدوية على خفض والتعامل مع آثار الظروف الأكثر تطرفاً وصعوبة، وإلى الحاجة إلى صيانة وحفظ وتحسين استدامة أراضي المراعي.

* ينبغي تدعيم كل من استراتيجيات إدارة الإنتاج الحيواني على المستوى الوطني والإقليمي، واستجابات سياسات الإنتاج الحيواني لمخاطر التغير المناخي وذلك من أجل خفض تأثير مربي الإنتاج الحيواني- خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة – بالظروف البيئية المعاكسة التي تنجم عن التغير المناخي.

* تعد معلومات التنبيه والتوقع الخاصة بالتغير المناخي مكونات هامة للغاية للتأقلم. يأتي في هذا السياق أيضاً فهم نماذج وأنماط التغير في التنبأت الموسمية والمناخية إذ يعد ذلك على قدر حرج من الأهمية إضافة إلى تفعيل ميكانيكيات التأقلم الفعال. كما وتمكن توقع الصدمات والخسائر من تقديم المساعدات الموجهة لمربي القطعان. كما ينبغي أيضاً أن نستحدث برامج تعليمية وإرشادية لمجتمعات مربى الإنتاج الحيواني.

* استراتيجيات التربية – هناك العديد من الأصناف المحلية والتي تتمتع بدرجة عالية من الأقالمة للظروف البيئية القاسية. تشمل تلك الأقالمة ليس فقط تحمل الحرارة المرتفعة ولكن أيضاً القدرة على البقاء والنمو والتكاثر تحت ظروف فقر التغذية والطفيليات والأمراض. تشمل آليات الأقالمة بصورة أساسية تحديد وتدعيم الأصناف المحلية ذات الأقالمة المرتفعة للضغوط المناخية المحلية ومصادر العلف. وبالرغم من ذلك فإن هناك حاجة ماسة لتحسين الأصناف المحلية من خلال التهجين المختلط مع الأصناف التي تتحمل الحرارة والأمراض. ويلاحظ هنا أنه إذا كان التغير المناخي أسرع من الاختيار الطبيعي فإن مخاطر البقاء والتأقلم للأصناف الجديدة تصبح أعلى.

ج. الحفاظ على واستدامة تحرك وتنقل البدو والحيوانات:

* تعد أعظم فوائد ومزايا أنظمة تربية الإنتاج الحيواني غير الثابتة هي الاستخدام المستدام للأنظمة البيئية السائدة في الأراضي الجافة، إذ يعد تنقل الحيوانات ضرورة قصوى للحيوانات للحصول على مصادر الغذاء والمياه حيثما يتواجد في المناطق التي يتباين فيها من موسم لآخر نوعية وكمية الأمطار ومن ثم وفرة المراعي ومصادر المياه.

* ويفيد تنقل الحيوانات في تحسين التكامل بين الأنظمة الزراعية والبدوية. انتفع البدو والمزارعين على مر الأيام في الساحل من علاقات وتنظيمات تبادلية تنافسية تشمل تخصيص حقول المزارعين بالسماد العضوي للقطعان؛ وربت حيوانات المزارعين في المناطق المناخية للمراعي؛ كما كانت قطعان البدو تشكل المصدر الرئيسي لحيوانات الحرث في حقول المزارعين. تمثل تلك بعضاً من صور علاقات الانتفاع المتبادل التي يمكن الحصول عليها من خلال تنظيم متفق عليه لتنقل الحيوانات.

2- تحسين الإنتاج والإنتاجية والقيمة المضافة والتميز

أ. تأمين الحصول على الخدمات الحيوانية والصحية:

تؤثر الأمراض الحيوانية سلباً على الإنتاج الحيواني: عادة ما يكون مربو قطعان الإنتاج الحيواني فقراء ومتباعدون وذوي مستوى تعليمي منخفض ومن ثم غير قادرين على طلب الخدمات الحيوانية بصورة فعالة سواء من السوق أو من خلال التأثير على السياسات ذات الصلة. وعلى الجانب الآخر فإن خدمات الإرشاد الحيواني عادة ما تكون ضعيفة للغاية مصحوبة بمصادر مالية وبشرية غير كافية. وكنتيجة فإن تقنيات تحسين الإنتاج الحيواني في غاية البعد عن متناول مربو الإنتاج الحيواني صغيري الحيازة. ينبغي أن تدعم الخدمات الإرشادية على مستوى القرية من خلال تدعيم فنيي الإنتاج الحيواني على مستوى القرية من خلال تدريبهم على استخدام نظام المشاركة وإمدادهم بإحدث المعارف المتعلقة بالأنظمة الزراعية المتوافقة مع البيئة. كما و ينبغي أيضاً أن يعزز ويفعل إشراك القطاع الخاص في تقديم خدمات الدعم الحيوانية.

ب. الاستثمار في وسائل التقنية البيولوجية: أثمر التقدم في التكنولوجيا الزراعية عن تقدم البحوث والذي أدى بدوره إلى زيادة مقاومة الحيوانات للعديد من الأمراض والعوائل المرضية، وإلى استنباط أساليب تشخيص حديثة ومتطورة و أمصال أكثر فعالية (لأمراض حمى القدم والفم في الماشية FMD ومرض الثيليريا ECF) وإلى التحسين الوراثي (التلقيح الصناعي ونقل الأجنة)، وإلى تحسين العلف والنقدية (تحسين إنتاجية المحاصيل، تطوير كفاءة استخدام العناصر الغذائية وإضافات الأعلاف). أتاح الوصول إلى التطبيقات المتقدمة لتقنيات البيوتكنولوجيا خلق فرص غير مسبوقة لتحسين الإنتاج.

ج. توفير الحصول على الائتمان وعناصر الإنتاج:

يعد تدخل الدول لتأسيس أسواق عناصر الإنتاج والتمويل على قدر عال من الأهمية وذلك لمساعدة منتجي الحيوانات على تبني أساليب إنتاجية حديثة تتيح بالتالي الحصول على مستويات مرتفعة من الإنتاج.

3. تحسين تنافسية قطاع الإنتاج الحيواني

أ. تعزيز توفير سلع الإنتاج الحيواني العامة: يشمل ذلك تفعيل/ تأسيس ما يلي: قواعد أمان الغذاء، قواعد حماية البيئة، الخدمات البيطرية والقواعد العامة وأنظمة إدارة تتبع وتقصي الأمراض، قواعد التحكم النوعي، تشريعات صحة الحيوان ورفاهية معيشة الحيوانات. تشح عادة العديد من السلع والخدمات العامة المتعلقة بالإنتاج الحيواني في الأسواق وذلك لطبيعتها الخاصة المتمثلة في عدم وجود تنافس وعدم إمكانية الاستبعاد. تمنح هذه السلع والخدمات الظروف الأساسية للدول للتنافس في الأسواق العالمية ولحماية مربو الإنتاج الحيواني الفقراء ضد أخطار المنافسة الأجنبية.

ب. تأمين الوصول إلى أسواق المنتجات إضافة إلى تفعيل قواعد تشغيل المجازر ومصانع تصنيع الألبان والقواعد الحاكمة لأسواق الحيوانات المحلية: ينبغي أخذ الحيطة دائماً فيما

يتعلق بتشغيل المجازر ومصانع تصنيع الألبان حيث تتطلب تلك استثمارات ذات مكون غير ملحوظ مرتفع يسعى دائماً إلى خلق اختلالات وتشوهات في سلسلة الإنتاج. يعد الإنتاج الحيواني أكثر المنتجات الزراعية تعرضاً للضرائب، مثال ذلك رسوم النفاذ للأسواق والعبور والتي أصبحت شائعة خاصة في ظل الاتجاه الحالي لفصل المركزية. يعد تشجيع إشراك القطاع الخاص في تصنيع اللحوم والأعلاف ضرورة ملحة لتأمين التنافسية في السعر والنوعية والذي يترتب عليه تحسين تنافسية القطاع بأكمله.

ج. تعزيز توفير السلع العامة مثل القواعد العامة لإدارة مراكز الأبحاث وتمويلها: يقدم القطاع الخاص على الاستثمار في تطوير تقنيات الإنتاج الحديثة المربحة غير أن فقراء حائزي الحيوانات لا يشكلون سوق جذابة للقطاع الخاص. إضافة فإنه من المستبعد أن يقوم القطاع الخاص باستثمارات طويلة الأجل – كما في تربية الأصناف – في مناطق تعد غير مستقرة من الناحية السياسية، إضافة إلى انخفاض الطلب والذي يرجع إلى كون الغالبية العظمى من مربي الإنتاج الحيواني يعتمدون على تربية الحيوانات في البقاء على الحياة وليس بغرض تحقيق ربحية.

د. حفز مشاركة صغار المنتجين في سلاسل القيمة المضافة: يمارس نحو سبعين بالعائد من مربي الإنتاج الحيواني في أفريقيا أساليب إنتاج متخلفة مستخدمين في ذلك أصناف حيوانية فقيرة مع عدم إمكانية تصريف منتجاتهم في المنافذ التسويقية المناسبة. ويعد توجيه هذا القطاع الهائل من المربين إلى التربية و الإنتاج بغرض الربح وليس البقاء أمراً ضروري لتوسيع قاعدة الإنتاج والذي يوفر بالضرورة شرطاً أساسياً للوصول إلى التنافسية. و يتطلب تدعيم صغار المنتجين توفير ائتمان ملائم وخدمات دعم إنتاجية وتوسيقية جيدة الاستهداف. تبدو الحاجة ملحة لإبراز وتعميم التجارب الناجحة المنتشرة في ربوع أفريقيا. أثبت تفعيل التوجه التجاري / الربحي للمنتجين صغيري الحيازة دوماً أن له آثار إيجابية مباشرة على خلق وظائف العمل وعلى مستوى المعيشة وتقوية شأن المرأة والأمن الغذائي.

هـ. التجارة في ظل مستوى مقبول من المخاطرة:

بعد تبني المواصفات والمقاييس الدولية لمبدأ "السلعة كأساس للتجارة" بديلاً ضرورياً للسماح لأفريقيا بالتصدير. يركز مبدأ السلعة كأساس للتجارة على نوعية المنتج النهائي وعلى أسلوب انتاجه وتصنيفه وليس على موطن إنتاجه. ولن يضعف هذا المبدأ من أساليب مقاومة والتحكم في الأمراض إذ سيوفر للدول دوافع أخرى لتدعيم الخدمات البيطرية وتحسين مقاومة الأمراض. ولا يعتد حالياً بهذا المبدأ في المحافل الدولية، غير أن منظمة صحة الحيوان العالمية اخذت بالاهتمام بهذا المبدأ إذ تخطط أحد لجانها المختصة بصحة الحيوانات البرية إلى النظر في متطلبات هذا النوع من التجارة بما يتوافق مع اشتراطات قواعد المنظمة.

سوف يفيد تبني هذا المبدأ فقراء مربي الإنتاج الحيواني ويحفز القطاع الخاص على الاستثمار في مجال صناعة الإنتاج الحيواني حيث يتوقع أن يسمح بتصدير المنتجات الحيوانية إلى الأسواق الجاذبة وذلك بتخفيف المتطلبات الحالية لإبراز خلو الدولة / الإقليم من الأمراض الحيوانية المنتقلة. وسوف يؤدي ذلك بالضرورة إلى توفير الدوافع الاقتصادية للاستثمار في سلاسل العرض في الدول الأفريقية والتي هي حالياً غير فاعلة.

وفي سياق هذه الصورة، برزت بعض الأمثلة الناجحة في أفريقيا – تحديداً بتسوانا ونامبيا وزامبيا وجنوب أفريقيا- والتي نجحت في التصدير الى بعض من دول العالم المتقدمة والنامية وذلك بالرغم من تزايد معدلات استهلاك اللحوم المحلية.

وبصورة بديلة، فإن الدول الأفريقية مطالبة في الاستثمار في تطوير مقاييس ومواصفات إقليمية يمكن أن يعتد بها من قبل الدول المستوردة تحت مبدأ "المماثل" المنصوص عليه في إتفاقية WTO-SPS. سوف تسهل هذه المقاييس – إذا ما تم الاعتراف بها من قبل الدول المستوردة – التصدير من الدول الإفريقية حيث تأخذ هذه المقاييس الظروف الخاصة لقطاع الإنتاج الحيواني في أفريقيا في الحسبان مع ضمان مستوى مقبول من المخاطرة. بالرغم من أن تطوير المواصفات والاشتراطات يتطلب عملية مكثفة لاستخدام رأس المال والبحوث إلا أن العائدات التي يمكن التحصل عليها لاحقاً – في صورة إيرادات الصادرات – تعد مجزية تماماً.

ملامح التجارة والإنتاج للثروة الحيوانية في أفريقيا اليوم والأمس:

بفرض تقييم أداء قطاع الإنتاج الحيواني في أفريقيا تم أداء تحليل مقارن يعتمد على مقارنة بيانات الصادرات والواردات الأفريقية من المنتجات الحيوانية الأساسية بين عامي 1996 و عام 2006 (يمكن تصفح هذه البيانات في جدول 1 في ملحق 1).

توضح مقارنة بيانات عام 2006 بتلك الخاصة بعام 1996 أن الواردات من كل من الحيوانات الحية والجلود قد تناقصت بنحو 32% بينما تزايدت الواردات من كل من اللبن، اللحم، البيض بصورة حادة بنحو 80 ، 153 ، 79% على الترتيب. وعلى الجانب الآخر فقد تناقصت صادرات الحيوانات الحية والجلود واللحوم بنحو 11 ، 31 ، 26% على الترتيب. شهد عام 2006 عجزاً صافياً في اللبن واللحوم والبيض بنحو 75 ، 336 ، 89% على الترتيب. وعلى النقيض انخفض الفائض الصافي في الجلود بنحو 32% مقارنة بعام 1996 نتيجة لانخفاض وقدره 32% في الواردات و ذلك بالرغم من انخفاض الصادرات أيضاً ولكن بصورة محدودة – 11%. و على امتداد فترة التحليل، كانت أفريقيا مستورد صافي لكل من الحيوانات الحية، اللبن، اللحم، و البيض، بينما كانت مصدر صافي فقط في الجلود (وذلك بالرغم من انخفاض الفائض بنحو 30%).

و ينبأ التحليل عن جانب ايجابي وحيد وهو الانخفاض الهائل في واردات الحيوانات الحية حيث انخفضت بنحو 95% في خلال الفترة تحت الملاحظة. غير أنه ينبغي أن يأخذ هذا الأمر بشيء من الحيطة حيث يبدو أن أفريقيا قد تحولت عن استيراد الحيوانات الحية إلى استيراد اللحوم ولكن على قدر أعلى من التكلفة المصاحبة. أعاق الافتقار إلى بيانات دقيقة وإجراء تحليل أكثر عمقاً لتحديد الأسباب والعوامل المسؤولة على الاتجاهات الملحوظة والسائدة، وعلى الرغم، فإن مراجعة هذه الاتجاهات ينبأ بصورة قاطعة عن انخفاضاً حاداً للقدرة التصديرية للدول الأفريقية في مجال السلع الحيوانية والذي يمكن تعليله إلى انخفاض القدرة الانتاجية وإلى التغييرات التي طرأت على أنماط الاستهلاك بتأثير من ارتفاع مستوى دخل الفرد والتحضر. يشير التحليل السريع لبيانات للتجارة الإقليمية إلى الحاجة إلى إجراء تحليل شامل ينبأ عن إمكانية وملائمة التجارة البيئية في أفريقيا.

الخاتمة:

يمكن تحسين إسهامات قطاع الإنتاج الحيواني إلى الأمن الغذائي، وتحفيف حدة الفقر والنمو الاقتصادي المستدام من خلال تجديد الالتزام من قبل الحكومات، ومراجعة سياسات وضع المواصفات القياسية الدولية تحديداً في مجال التجارة والتسويق. وإذا ما تم ذلك فإن باباً واسعاً من الفرص قد يتفتح لافريقيا خاصة في أقليمي جنوب وشرق أفريقيا. تشمل تلك الفرص تدفق استثمائي من القطاع الخاص في مجال وسائل الإنتاج الحديثة وفي إنتاج المنتجات الحيوانية ذات المواصفات الخاصة (سواء الأخلاقية أو العضوية) بغرض التصدير إلى الأسواق الجاذبة. قد حان الوقت لإجراء إصلاحات سياسية كفاء ذات تأثير مباشر على التجارة الإقليمية والدولية، وتدخلات سياسية ذات توجهات لصالح الفقراء. ولا بد أن تأتي تلك الإجراءات الإصلاحية على رأس الأولويات السياسية للقارة الأفريقية.

ملحق 1

اجمالي الصادرات و الواردات الافريقية من المنتجات الحيوانية (عامى 1996 و
(2006

الدولة	المنتج	البند	القيمة بالالف دولار (1996)	القيمة بالالف دولار (2006)
افريقيا	الحيوانات الحية	واردات	742488	506531
افريقيا	والجلود	واردات	28247	19314
افريقيا	اللبن	واردات	1347902	2414648
افريقيا	واللحوم	واردات	670497	1695841
افريقيا	البيض	واردات	41464	74014
افريقيا	الحيوانات الحية	صادرات	557816	498086
افريقيا	والجلود	صادرات	264752	182628
افريقيا	اللبن	صادرات	98662	230620
افريقيا	واللحوم	صادرات	329729	210378
افريقيا	البيض	صادرات	9335	13344